ثلاثة مستودعات حبوب بحلب في قبضة الجمارك

العميد علوش لـ«الوطن»: ٤٥ طن قمح في أحد المستودعات كانت معدة للتهريب أو البيع في السوق السوداء

عبد الهادي شباط

كشف الآمر العام في الجمارك العميد آصف علوش في تصريح لـ«الوطن» عن ضبط ٣ مستودعات حبوب في حلب تبين بعد الكشف عليها أن مستودعاً منها يحتوي على ٤٥ طناً من القمح كانت معدة للتهريب أو البيع في السوق السوداء على حين تبين أن المستودعين الباقيين فيهما نحو ١٠٠ طن من مادة الذرة.

تم تشكيل لجنة من وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين وممثلين من جهات أخرى للكشف عن هذه الكميات ومعرفة مصدرها وتبين بعد الكشف أنها ذات منشأ محلي وغير مهربة وتم الإفراج عن المستودعات، بينما تم مصادرة كميات القمح التي عثر عليها في المستودع الأول وتسليمها للمؤسسة العامة للحبوب على حين تم تنظيم قضية جمركية خاصة في الموضوع لاستكمال التحقيق وتحديد الغرامات المالية المستحقة على مثل هذه القضية التي عادة ما تكون ٣ أضعاف قيمة المادة، بينما يتم إحالة المخالف للقضاء للنظر في القضية واتخاذ العقوبات المنصوص عليها في مثل هذه المخالفات.

وبين العميد أن هناك عدداً من القضايا منذ كانون الأول الماضي تم فيها ضبط حالات تهريب لمادة القمح المدعومة من الدولة مبيناً أن كل تغيير لوجهة الحمولة من مادة القمح أو الدقيق التمويني بخلاف المهمة المرفقة مع الحمولة هي بحكم التهريب ويتم مصادرتها فوراً وتسليمها للمؤسسة العامة للحبوب، ويتم التشدد في التعامل مع هذه القضايا، وهناك توجيها لدوريات وعناصر الجمارك بعدم التهاون في مثل هذه القضايا نظراً لحالة الظروف الصعبة التي يمر بها البلد والعبء الذي تتحمله الدولة لتأمين مادتي القمح والدقيق إجراء مستمر ويتناغم مع ضرب المهربات وتجفيف ظاهرة التهريب بالتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة والمنتج المحلي، وإن مكافحة ظاهرة التهريب هي من المهام التي تعمل عليها الجمارك بمختلف الوسائل الممكنة ضمن الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الجمارك، وكل ذلك لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الصناعة المحلية وعدم السماح بدخول المنتجات والمواد المهربة للأسواق المحلية، وإن هناك عملاً دائماً على رفع مهارات العاملين في الضابطات الجمركية عبر الكثير من برامج التدريب والتأهيل التي تنفذها إدارة الجمارك لتحسين جودة العمل وتدريب العناصر على التعامل مع المهربين وخاصة أن الكثير من المهربين يطورون أساليبهم والطرق التي يتبعونها لإدخال المهربات للأسواق المحلية.

ويشار إلى أن الجمارك ضبطت قبل نحو فترة وجيزة شاحنة قاطرة ومقطورة محملة بـ٦٢ طناً من القمح كانت تتجه إلى إحدى المحافظات الشرقية، ادعى سائق الشاحنة في حينها أثناء التحقيق الأولي معه أن حمولة الشاحنة هي شعير وأن مصدر هذه الحمولة من المناطق الشرقية ويتجه بها إلى منطقة منبج، على حين ثبت بالكشف والتدقيق في القضية أن الحمولة قمح مصدره محافظة حماة وكان يتجه السائق بهذه الحمولة إلى منطقة منبج في ريف حلب، وتم احتجاز الشاحنة وتسليم كميات القمح المصادرة إلى المؤسسة العامة للحبوب، وتم فتح قضية خاصة بالموضوع وتقدير قيمة الغرامات للمصالحة على القضية بحدود ١٣١ مليون ليرة.

تلاعب وغش من بعض مربي الدواجن

حداد لـ«الوطن»: تجار الأعلاف يحصلون على الدولار بالسعر الرسمي ويبيعون بسعر السوق السوداء

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد أنه لم يتم البدء بتوزيع المقنن العلفي من قبل مؤسسة الأعلاف خلال الدورة العلفية الجديدة، ولن يتم التوزيع قبل القيام بالكشف الحسي على المداجن والتفتيش وإحصاء عدد الطيور بشكل دقيق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين حداد أن كميات الأعلاف الموجودة لدى مؤسسة الأعلاف حالياً قليلة، وهناك عقد لاستيراد ٩٠ ألف طن ذرة صفراء و٩٠ ألف طن فول الصويا لكن هذه الكمية لم تصل حتى تاريخه.

ولفت إلى وجود توجه من قبل وزارة الزراعة لتشديد الرقابة على المداجن وإحصاء عدد الطيور في جميع المداجن بشكل دقيق خلال الدورة العلفية الحالية على عكس الدورة العلفية السابقة التي شهدت حالات تلاعب وعمليات غش من قبل بعض المربين الذين لم يقدموا أرقاماً صحيحة لمؤسسة الأعلاف بعدد الطيور لديهم بهدف الحصول على كميات زائدة من الأعلاف بالسعر المدعوم.

وأوضح أن أعداد الطيور التي تم توزيع الأعلاف لها خلال الدورة العلفية السابقة لم تكن مطابقة للموجود على أرض الواقع، لافتاً إلى أن بعض المربين زودوا مؤسسة الأعلاف بأعداد طيور أكبر من الموجود لديهم.

وأكد بأنه سيتم قبل توزيع المقنن العلفي خلال الدورة الجديدة القيام بكشف حسي من قبل لجنتين الأولى تابعة لوزارة الزراعة والثانية لجنة مشتركة ومؤلفة من مؤسسة الأعلاف ومديريات الزراعة في المحافظات، متوقعاً أن يتم البدء بالكشف الحسي على المداجن خلال أيام قليلة.

وأشار إلى أنه خلال الدورة العلفية السابقة كانت حصة كل فروج من المقنن العلفي كيلوين منها كيلو ونصف الكيلو ذرة صفراء ونصف كيلو فول صويا أما للدجاج البياض فقد كانت حصة كل دجاجة بياضة كيلو ونصف الكيلو ذرة صفراء و٢٥٠ غرام شعير.

وتوقع ألا يكون هناك أي تأثير في أسعار الفروج والبيض مع بدء توزيع المقنن العلفي خلال الدورة الجديدة، مبيناً أن الكمية التي ستوزع من المقنن العلفي خلال الدورة العلفية ستغطي ربع حاجة الفروج باعتبار أن حاجة الفروج نحو ٤ كيلو غرامات خلال الدورة العلفية.

وبين أن سعر الطن الواحد من فول الصويا اليوم بحدود ٢ مليون ليرة وطن الذرة الصفراء ١,٥٠ مليون، متوقعاً بأن أسعار الأعلاف تواكب سعر الصرف حالياً.

وأبدى حداد استغرابه من موضوع قيام بعض تجار الأعلاف بالحصول على الدولار بالسعر المدعوم من المصرف المركزي لاستيراد الأعلاف ومن ثم قيامهم ببيع وتسعير الأعلاف لديهم على أساس سعر الصرف في السوق السوداء.

ولفت إلى أن سعر كيلو الفروج الحي بالمدجنة اليوم ٣٨٠٠ ليرة وتكلفته اليوم بحدود هذا السعر، في حين أن صندوق البيض الذي يحوي ١٢ كرتونة بيض سعره اليوم ٧٧ ألف ليرة وتكلفته أكثر من ٨٠ ألف اليوم.

وأوضح بأن الكثير من مربي الدجاج البياض قاموا منذ شهر تقريباً بذبح الأفواج الموجودة عندهم، متوقعاً أن ترتفع أسعار البيض قريباً بسبب انخفاض كمية إنتاج البيض بشكل كبير حالياً نتيجة ذبح كميات كبيرة من الدجاج البياض.

وبين أن نحو ٣٠ بالمئة من مربي الدجاج البياض الذين يقومون بالتربية حالياً خرجوا من الإنتاج منذ شهر تقريباً مع ارتفاع الأعلاف الكبير، موضحاً أن إنتاج البيض منذ شهر تقريباً انخفض بحدود ٣٠ بالمئة لكن على الرغم من انخفاضه يغطي الحاجة حالياً بسبب انخفاض الطلب بشكل كبير وضعف القوة الشرائية.

ونوه بأن نسبة تهريب البيض قليلة جداً حالياً باعتبار أن الإنتاج الحالي يكاد تقريباً يغطي حاجة السوق على الرغم من ضعف القوة الشرائية للمواطن.

ولفت إلى أن الفروج الحي انخفض سعره منذ نحو أسبوع وانخفض سعر الكيلو من ٤٢٠٠ ليرة إلى ٣٨٠٠ ليرة، ومن الممكن أن ينخفض السعر بنسبة تقارب ١٠ بالمئة خلال الأيام القادمة في حال استمرار انخفاض الطلب وشراء الفروج من المواطنين.

معامل وزارة الصناعة تربح حوالي ٥٠ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ من إنتاج يقدر بـ ٤٤٣ ملياراً

هناء غانم

أعلنت وزارة الصناعة في تقريرها الأخير الموجه إلى الحكومة أن أرباحها الصافية للعام ٢٠٢٠ قد بلغت بعد الضريبة والخسائر نحو ٤٩,٧ مليار ليرة سورية، على حين كانت قبل الضريبة نحو ٦٠,٥ مليار ليرة منها عجز بحدود ١٠,٨ مليارات ليرة، وأشار التقرير الخاص إلى أداء المؤسسات والجهات التابعة للوزارة الذي تضمن تحليل واقع العمل وتتبع تنفيذ المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية إضافة إلى الرؤية والمقترحات والصعوبات التي تواجه العمل في المرحلة المقبلة، وبالأرقام جاء في التقرير أن الإنتاج الفعلي للمؤسسات بلغت قيمته نحو ٤٤٣ مليار ليرة علماً أن المخطط كان ٥٨٧ مليار ليرة وبنسبة تنفيذ ٦٢ بالمئة.

وحول الصعوبات التي تواجه المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بيّن التقرير أن جميع المؤسسات تعاني صعوبة في عدم توافر المواد الأولية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج نتيجة ارتفاع سعر الصرف، إضافة إلى وجود منتجات مهربة في الأسواق وقدم خطوط الإنتاج وعدم توافر قطع التبديل الأساسية والذي يعود بعضها إلى السبعينيات، كما أن هناك حاجة دائمة إلى إجراء تعديلات في دفاتر الشروط اللازمة للإعلان عن المشروع في ضوء عدم استقرار الأسعار في الأسواق وتقلباتها بشكل دائم وتغيرات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار، مع ضعف السيولة المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى عدم قدرة الشركات العامة على مجاراة القطاع الخاص في تسهيلات الدفع عند تسويق المنتجات من حيث نسبة العمولة، الدفع الآجل، وتوزيع عروض... الخ، وفي السياق ذاته أظهر التقرير جملة من المقترحات التي

تتطلب ضرورة رصد الاعتمادات الاستثمارية بحسب الكلف التقديرية من دون الأخذ بالاعتمادات الجزئية التي تشتت الإنفاق المالي للمشروع وتطيل فترة تنفيذه، إضافة إلى مناقشة الموازنات والخطط السنوية بناءً على الواقع المتاح والإمكانات المادية وتفويض كل وزارة بتنفيذ المشاريع بحسب رؤيتها للأولويات وضمن اعتماد إجمالي يرصد لها بعد القيام بالدراسات الاقتصادية الكافية والدقيقة لذلك وفي ضوء أولويات واحتياجات كل وزارة على حدة، وأكدت المقترحات التي أظهرها التقرير ضرورة إعادة تأهيل وتطوير خطوط الإنتاج والعمل على تحسين وتطوير منتجاتها، ولاسيما أن معظم خطوط الإنتاج قديمة الصنع، ولكي تكون هذه المنتجات قادرة على المنافسة لابد من استخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة، والأهم حسب التقرير ضرورة معالجة موضوع العمالة الفائضة على المستوى الوطني لما لذلك من تأثير على الكلف الإنتاجية في الشركات الصناعية مثل إحداث صندوق وطن للضمان الاجتماعي يُعنى بدفع راتب شهري لهذه الفئة وعلى التوازي يدربها ويؤهلها لاستخدامها في مشاريع جديدة أخرى، ومن الضروري حالياً إعادة توزيع هذه العمالة في جهات أخرى ما يضمن الاستثمار الأمثل لها، إضافة إلى المساعدة في وجود شريك إستراتيجي يسهم في إعادة تأهيل بعض الشركات ورصد الاعتمادات الكافية لتنفيذ خطط الاستبدال والتجديد لعدم توافر السيولة المالية لتنفيذها في بعض المؤسسات.

من يضع أسعار السلع الكهربائية؟

تجهيز براد وغسالة وفرن يلزمه ملايين..!

عودة ٧ منشآت بالقطاع الكهربائي من أصل ١٢ منشأة مدمرة

أيمن هلال

ارتفاع الأسعار طال كل السلع فلم تسلم منه السلع الكهربائية من برادات وغسالات وأفران – بالمختصر لوازم المطبخ – إذ بوقت سابق ومن عام تحديداً كان المستهلك بمبلغ ٥ ملايين ليرة يستطيع تجهيز منزله بالأدوات الكهربائية، واليوم إضافة لعبء الذهب وتجهيزات العرس يقف ارتفاع أسعار المواد الكهربائية عائقاً في وجه الشباب المقبل على بناء أسرة.

بجولة على الأسواق نرى أن سعر البراد يبدأ من ٨٠٠ ألف ولا ينتهي بمليونين كذلك الغسالات التي زاد سعرها على مليون ليرة دون ذكر باقي السلع لكثرة ملايينها، وعند سؤال المواطنين تحدث الشاب علاء عن مشكلته بتجهيز منزله إذ رصد مبلغ للأدوات الكهربائية ولكن الأسعار فاجأته ما دفعه للتقليص من ميزانيات مقتنيات أخرى في المنزل، لكون الأجهزة الكهربائية هي أجهزة العمر، على حين تحدث خالد عن حاجته لشراء فرن بمبلغ ٢٠٠ ألف ليرة فكان نصيبه غاز صغير ٣ أعين لا أكثر، أبو لؤي أجاب: «الله يعين الشباب اليوم» ففي أيام سابقة كان مبلغ جيد يجهز البيت كاملاً واليوم مع رصد ملايين لا نصل للنوعية والجودة التي كنا نطمح إليها.

وبالسؤال عن المسؤول عن تسعير هذه المواد بين معاون مدير تموين ريف دمشق جميل حمدان أنه بما يخص المنتج المحلي يكون التسعير بناءً على بيان الكلفة الذي يحتفظ به التاجر إلى حين سؤاله عنه من مديرية التموين للجواب عن شكوى تقدم ضده، أما من يقر صحة هذا البيان فقد رمت التموين الموضوع على غرفة الصناعة فهم أهل الاختصاص، أما عدد الضبوط بقطاع المتاجر الكهربائية في ريف دمشق وصل إلى ١٥ ضبطاً لكون بيع هذه المواد يتم بالتراضي بين الطرفين وقيمة الضبط ٢٥ ألف ليرة فقط.

وبالتوجه إلى غرفة صناعة دمشق وريفها أوضح لؤي نحلاوي نائب رئيس الغرفة، أن الصناعات الكهربائية المعمرة السورية تشتهر بجودة وكفاءة عالية ولاسيما في الأسواق الخارجية، فهي عصب قوي في الصناعة وتستقطب عمالة ضخمة لأنها تمر بمراحل إنتاج متعددة، قبقبل الأزمة كان عدد العمال ١٠٠ ألف عامل واليوم هناك ٢٥ ألف عامل فقط، وقد عاد للعمل ٧ منشآت بالقطاع الكهربائي من أصل ١٢ منشأة مدمرة في دمشق وريفها وحلب.

وعن الأسعار بين نحلاوي أنه قبل الأزمة كان يباع الفرن على سبيل المثال بـ١٥ ألف ليرة مشكلاً ربحاً وفيراً، واليوم يباع بـ٦٠٠ ألف ولكن من دون الربح السابق، فسعر القطع انعكس على هذه المنتجات، إضافة لضعف القوة الشرائية، هنا عمل الصناعيون على إنتاج سلع معمرة تتناسب مع الواقع، فالصناعات الكهربائية بحاجة لدعم مباشر للتصدير، فحجم صادراتها كبير.

والحل حسب نحلاوي هو الدعم الحقيقي من الحكومة واللجنة الاقتصادية بشكل خاص، موضحاً أنه في وقت سابق هيئة دعم الصادرات عملت على برنامج دعم لكل الصادرات الصناعة والتجارية، بدأ البرنامج بتاريخ ١٥/٦ وانتهى بـ١٥/٩ بدعم الصناعي بقيمة ١٠ بالمئة من قيمة الصادرات، مع الإشارة إلى أن الدعم الذي يحصل عليه الصناعي لا يتجاوز الـ٥ بالمئة لكونه يسعر صرف البنك المركزي، والتاجر دُعم بـ٧ بالمئة، وصرف الدعم في منتصف شهر شباط الماضي أي بعد ٥ أشهر رغم الوعد بالحصول على الدعم بعد ١٥ يوماً من التصدير.

ونتيجة تغير سعر الصرف لم يتجاوز الدعم الذي حصل عليه الصناعيون الـ١ بالمئة، فما نحن بحاجة إليه هو الدعم الحقيقي والسريع، من دون أن ننسى أنه في هذه الظروف الاستثنائية هناك قرارات استثنائية، ولكن ما نفتقده هو سرعة القرار وجرأته حسب نحلاوي، فالدعم موجود والميزانية كذلك والمشاريع التنموية لدعم الصادرات، ولكن ما نفتقده هو السرعة في العمل فالروتين يقضي على دعم وتنمية الصناعة، فقيمة صندوق دعم الصادرات كانت تشكل قيمة مالية كبيرة قبل عام ٢٠٢١ ولكن اليوم قلت هذه القيمة لتجميد المبلغ بالليرة السورية وعدم الاستفادة منه وإنعاش الاقتصاد، فمنفذ تصريف الإنتاج هو التصدير الذي ينعكس إيجاباً على القطع الأجنبي إذ يكتفي الصناعي ذاتياً منها ولا يحتاج للتوجه إلى السوق السوداء للحصول عليها – من خلال دعم صحيح وحقيقي وسريع – فالتضخم الحاصل هو عامل سلبي كبير على المواطن ولكنه إيجابي جداً للتصدير وهذا ما لا ينظر إليه من المختصين.

وعن رفع الأسعار مع تغير سعر الصرف بين نحلاوي أنها لتواكب أسعار المواد الأولية للمحافظة على رأس مال الصناعي ما يضمن استمرار الصناعة، وعن التسعير الذي رمته التموين في ملعب غرفة الصناعة أكد أنه لا علاقة للغرفة بالتسعير لكون دورها الإشراف على الصناعي ومتابعة مشاكله.

> نحلاوي: الصناعات الكهربائية السورية تشتهر بالجودة والكفاءة العالية